

Distr.: General
16 May 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

محضر موجز (جزئي)* للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١ أيار/مايو، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سيد حسين (ماليزيا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يُعدّ محضر موجز لبقية الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-07117 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ .

بدأت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١٢:٣٠ .

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

٤ - واسترسل يقول إن كينيا قد استفادت من منافع الطاقة النووية في مجالات شتى تشمل العلاج الإشعاعي الطبي والطب النووي والزراعة. وحُستنت أيضا إدارة الموارد المائية باستخدام الهيدرولوجيا النظائرية. وينص قانون التنظيم النووي لعام ٢٠١٨ على إطار شامل لتنظيم الاستخدام الآمن والمأمون والمستدام والسلمي للطاقة الذرية والتكنولوجيا النووية، امثالاً لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم الانتكاسات خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، يتيح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فرصة ممتازة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الرئيسية المتخذة في مؤتمرات الاستعراض السابقة. ولا بد من معالجة أوجه القصور والتحديات المتصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ثم حث جميع الأطراف على الانخراط بجدية في حوار صريح وصادق خلال الجلسات المواضيعية ابتغاء تحقيق مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

٥ - السيد بيريرا (سري لانكا): قال إن خطر الأسلحة النووية من أصعب التحديات التي تواجه البشرية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة وملزمة من جانب الدول الأعضاء كافة. وأعرب عن التزام سري لانكا التام بعدم انتشار الأسلحة النووية وعن اعتقادها أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل هي الاتفاق الأساسي المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة النووية. واستدرك قائلاً إن عدم الانتشار ليس إلا ركيزة واحدة من ركائز المعاهدة الثلاث. وإن تعزيز الاستخدام السلمي الآمن والمأمون للطاقة النووية ونزع السلاح النووي أمر بالغ الأهمية أيضاً ويستحق أقصى درجات الاهتمام والالتزام من الدول كلها. وأشار إلى أن سري لانكا من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأعرب عن اعتقادها أن هناك حاجة إلى خطة شفافة ومستدامة وذات مصداقية لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف لإزالة خطر احتمال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

٦ - وقال إن سري لانكا تظل مؤيدا قويا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وتحث جميع الدول على مواصلة اتخاذ خطوات نحو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، بوسائل تشمل تقييم كيف يمكن للتهجج أو المؤتمرات أو الصكوك أو المبادرات أو المنظمات الإقليمية أن تساعد في مواصلة تنفيذ المعاهدة. وتقدر سري لانكا التعاون المتزايد

١ - السيد أمايو (كينيا): قال إن بلده يؤكد من جديد التزامه القوي بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتنشئ المعاهدة أساس السلم والأمن الدوليين وتوفر الأساس المنطقي السليم لتعزيز توافق الآراء الدولي ابتغاء إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وأشار إلى أن الاتفاقية قد خدمت العالم بشكل جيد لأكثر من ٤٠ عاما، لكن هناك المزيد مما يمكن إنجازه.

٢ - وأردف قائلاً إن كينيا تؤكد من جديد تأييدها للإزالة التامة للأسلحة النووية، فهي الوسيلة الفعالة الوحيدة التي تكفل عدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وقال إن حكومة بلده تحيط علما مع التقدير باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ باعتبارها خطوة ملموسة نحو تحقيق هذا الهدف وإنها تؤكد مجددا التزامها بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

٣ - وقال إن وفد بلده يعترف بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما فيما يتعلق بالتحقق، ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم لعمل الوكالة في ضمان التحقق المهني المستقل من العمليات ذات الصلة بالجمال النووي. وأعرب عن ثناء بلده على الجهود التي تبذلها الوكالة حاليا لنقل المعارف والخبرات بإتاحة برامج الزمالات للخبراء النوويين وغيرها من مشاريع وبرامج بناء القدرات. ويمكن أن يكون الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية مفيدا للبلدان النامية وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتمتع الدول الأطراف في المعاهدة بالحق غير القابل للتصرف في تحديد احتياجاتها من الطاقة وفي اتخاذ أي ترتيبات لتلبية تلك الاحتياجات، بوسائل تشمل التكنولوجيات النووية. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تكون شريكا هاما في ضمان اتباع نهج غير تمييزي في توريد الوقود الذري، وفي بث الثقة المتبادلة وتحقيق التعاون بين الجهات الموردة والجهات المستهلكة.

والتعجيل بتحقيق عالميتها. وقد صدقت نيكاراغوا بالفعل على تلك المعاهدة التي تكمل معاهدة عدم الانتشار ومادتها السادسة.

١١ - وقال أيضا إن من الضروري أن يُضمن تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا متوازنا. وذكر أن نيكاراغوا تسلم تسليمًا تامًا بالحق المشروع لجميع الدول في تطوير البحث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وذلك ووفقًا للمواد من الأولى إلى الرابعة من المعاهدة.

١٢ - وأردف قائلاً إن نيكاراغوا، بصفتها دولة طرفًا في المعاهدة، تلتزم بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وإن التعاون بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية هو وحده الكفيل بالإفضاء إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب، من المهم أن تُعتمد التدابير اللازمة لتعزيز بناء توافق الآراء والتفاهم المتبادل.

١٣ - **السيدة دالافيور ماتر (سويسرا):** قالت إن معاهدة عدم الانتشار قد أدت إلى بعض الإنجازات الملحوظة. وقد اضطلعت بدور رئيسي في وقف انتشار الأسلحة النووية والتمكين للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد مهدت أيضا الطريق لتحقيق خفض كبير لعدد الأسلحة النووية على مدى السنوات الثلاثين الماضية. لكن استمرار نجاحها لا يمكن اعتباره أمرا مسلما به. وعلى وجه الخصوص، فإن ما يجري من تطوير لقدرات جديدة للأسلحة النووية أمر يبعث على القلق الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إطار تحديد الأسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة يتآكل، كما يُحطّر بإخفاء معاهدات لنزع السلاح النووي وتصدر تهديدات تكاد تكون مبطنةً باللجوء إلى الأسلحة النووية. وهذه التطورات تثير تساؤلات جوهرية بشأن تعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية بالوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. ولطالما رأت سويسرا أن من الصعب تخيّل كيف يمكن أن يكون استعمال الأسلحة النووية متسقًا مع مقتضيات القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني.

١٤ - وأردفت قائلة إن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية فتدهور الوضع الدولي منذ ذلك الحين. أما مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ فهو فرصة هامة لضمان دوام تأثير المعاهدة واستدامتها في الأجل الطويل. وسيطلب ذلك الحيلولة دون وقوع أي تآكل للقواعد والالتزامات الدولية الراسخة بموجب المعاهدة، إلى جانب الاعتراف الكامل بالطبيعة المتعاضدة لمختلف ركائزها. وعلى الدول الأطراف في المعاهدة،

بين الدول لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتي تعتبرها مؤشرا للالتزام بها بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل المزيد من الجهود لخفض ترساناتها النووية وإزالتها في نهاية المطاف.

٧ - وزاد قائلاً إنه يجب على الدول، بالإضافة إلى النهوض بنظام المعاهدة، أن تعمل على تعزيز وحماية آفاق التنمية الاقتصادية للجميع، من خلال المساواة في الحصول على التكنولوجيا من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وعليها أيضا دعم التدريب والتثقيف في مجال نزع السلاح الذي توفره الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات وأن تستثمر فيهما. واستطرد قائلاً إن حكومة بلده تسلم بالمساهمة القيمة والمساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال مشاريعها في سري لانكا.

٨ - واختتم كلامه قائلاً إن جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تتمتع بحق الحصول على ضمانات أمنية فعلية عالمية غير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانونًا تحول دون استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف.

٩ - **السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا):** قال إن من المهم الماضي قدما نحو الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية. ومع ذلك، تواصل الدول الحائزة لأسلحة نووية تطوير وتحسين وتحديث ترساناتها النووية، مؤازرة في ذلك بعقائد عسكرية خطيرة تبرر استعمال هذه الأسلحة، وهو ما لا يتسق ومبدأ نزع السلاح أو الالتزامات المقطوعة بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُستخدم الموارد الاقتصادية المخصصة للأسلحة النووية في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة القضاء على الفقر. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تُحشد الإرادة السياسية لعقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع.

١٠ - وقال إن وفد بلده، بالنظر إلى الأثر السلبي لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها على السلم والأمن الدوليين، يدعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ويتطلع إلى دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ

الأعضاء في الوكالة على تأييد وتنفيذ تعميمها الإعلامي INFCIRC/912 باعتباره تدييرا مهما للشفافية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالحوار الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن الحل السياسي للحالة المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية هو الشيء الوحيد المستدام. وقال إن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك مجموعة من قرارات مجلس الأمن وتفرض تحديا خطيرا يواجهه نظام عدم الانتشار. وخطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز مهم لعدم الانتشار الذي تعرض للخطر. وقال أيضا إن وفد بلده يبحث على مواصلة التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل تلك ويدعو جمهورية إيران الإسلامية، التي لا يزال نشاطها في مجال القذائف التسيارية مصدر قلق كبير، إلى مواصلة تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٩ - وذكر أن الترويج تأسف لأن الاتحاد الروسي قصر دون الامتثال للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، وتشجع بقوة على تمديد وتوسيع نطاق المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها إلى ما بعد عام ٢٠٢١.

٢٠ - واسترسل قائلا إن الترويج ملتزمة تماما بتنفيذ المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتكتسي الأنشطة النووية المدنية أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن تشجيع الترويج لجميع الدول القادرة على المساهمة في برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في هذه الميادين على أن تفعل ذلك.

٢١ - وقال إنه في إطار التحضير لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، يجب على الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تحشد الإرادة السياسية لوضع جدول أعمال استشاري بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق هي الالتزامات القانونية المنصوص عليها في المعاهدة نفسها والنتائج المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة. وأشار إلى أن الترويج تعلق أهمية كبرى على التحقق من نزع السلاح النووي وترحب بتقرير توافق الآراء الذي قدمه مؤخرا فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وشجع جميع الدول المهتمة على التعاون في المضي قدما في هذا العمل.

تحديدا في الأوقات العصيبة، أن تتعاون ابتغاء تجنب المزيد من الإضعاف للمعايير القائمة.

١٥ - وقالت أيضا إن التنفيذ المستمر للتدابير التي تقع ضمن ركائز المعاهدة الثلاثة جميعها أمر ضروري لنجاح مؤتمر الاستعراض. وعلى مر السنين، تعهدت الدول الأطراف بالتزامات مهمة، وكان آخرها في عام ٢٠١٠. وهي التزامات تمثل "مكتسبا" ينبغي إعماله باتخاذ تدابير عملية. وهي تظل صالحة بمعزل عن تطور البيئة الأمنية، ولا بد من التقيد بها. والاستمرار في تنفيذ إجراءات نزع السلاح، لا سيما تلك التي تنص عليها خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، يتطلب اهتماما خاصا. وفي هذا السياق، ستكون العلامة البارزة هي أن تعيد الدول الحائزة للأسلحة نووية في عام ٢٠٢٠ تأكيد تعهداتها الذي لا لبس فيه بالقضاء التام على ترساناتها النووية تأكيدا واضحا، وذلك قولا وعملا. فالمؤتمر الاستعراضي فرصة لإحراز تقدم في مجال الحد من المخاطر. وتعزيز الاستقرار يكتسي أهمية أساسية في السياق الحالي.

١٦ - ومضت قائلة إن من المهم أن يُمهّد الطريق لإنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وفي الدورة الحالية، ينبغي للجنة أن تتخذ بسرعة جميع القرارات الإجرائية اللازمة، بما في ذلك تسمية الرئيس المعين والأمين العام المؤقت لمؤتمر استعراض المعاهدة. ومن المهم أيضا استكشاف الخيارات فيما يتعلق بالشكل الذي يمكن أن تتخذه الوثيقة الختامية الموضوعية لعام ٢٠٢٠، بغية ضمان نجاح المعاهدة والمضي قدما في تنفيذها. وينبغي أيضا اتخاذ قرار في عام ٢٠٢٠ لوضع تدابير ملموسة تروم زيادة فعالية عملية المعاهدة.

١٧ - السيد ميدتن (النرويج): قال إن نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه إلا بتنفيذ تخفيضات للأسلحة النووية تكون متوازنة ومتبادلة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ومن الضروري توحيد قاعدة مناهضة التجارب النووية. وتحت الترويج جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتؤيد التعجيل بعقد المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها.

١٨ - وقال أيضا إن الترويج تدعو الدول إلى إبرام اتفاقات ضمانات شاملة وبرتوكولات إضافية، وهو ما يشكل المعيار العالمي للتحقق ويمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ضمان الامتثال لنظام عدم الانتشار. وتشجع الترويج الجهود المبذولة لتقليل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إلى الحد الأدنى، وتحت جميع الدول

٢٢ - وأكد أن الترويج تؤيد، من أجل زيادة بناء القدرات والتنوع، إنشاء صندوق استئماني للتحقق من نزع السلاح النووي تحت رعاية مكتب شؤون نزع السلاح، مما سيساعد على ضمان مشاركة جميع الدول المهتمة بالأمر في الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وقال إن مشروع أوصلو النووي يتيح تحليلات تستند إلى الأبحاث والتعليم والتدريب لجيل جديد من الخبراء في مجال الأسلحة النووية والأمن الدولي. وهو يولف بين منظورات الأكاديميين والممارسين بشأن بعض التحديات الرئيسية في مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

٢٣ - السيد راجاويليسون (مدغشقر): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضطلع بدور لا يمكن إنكاره في صون السلم العالمي. ولكنها تحتاج، على غرار أي صك قانوني، إلى تحديث وفقا للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن السهل نسبيا على الدولة التي تكون قد وقعت على المعاهدة أن تختار الخروج منها، بالنظر إلى عدم وجود شروط ملزمة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فالسلطة المخولة لبعثات التفتيش محدودة تماما، مما يحول دون أدائها المهام المنوطة بها. وعلى الرغم من أن نظام الضمانات والبروتوكول الإضافي ينصان على تحديد المواد المشعة ضمانا لإمكانية اقتفاء أثرها، فالعالم يكاد يكون عاجزا من الناحية القانونية والتقنية عن الرد على سرقة مصدر مشع قد يُسخر في نهاية المطاف لأغراض الإرهاب النووي. وقد وقع هذا فعلا في مدغشقر قبل بضع سنوات، والفضل في استرداد المصدر المشع إنما يعود جزئيا إلى وسائل وإجراءات لم يرد ذكرها في اتفاقات الضمانات.

٢٤ - وقال أخيرا إن معاهدة فاعلة وفعالة تكتسي أهمية في تحسين صورة الطاقة النووية، التي ما فتئت تُشوّه بفعل التغطية الإعلامية الرامية إلى الإثارة. وفي الوقت نفسه، فتعزيز التعاون العلمي بين الدول الأطراف في مجال البحوث ضروري لتعزيز الصورة الإيجابية للطاقة النووية، عن طريق زيادة عدد وإنجازات التكنولوجيات النووية القابلة للتطبيق في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، حتى تتحول نظرة عامة الناس للطاقة النووية كأداة تدمير إلى نظرهم إليها كأداة حاسمة في تحسين رفاهية البشرية ونشوء بلدان نامية على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد بالتحديد، تكون مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرا لا غنى عنه.

مُذعّت الجلسة الساعة ١٠:١٣.